

على هامش القمة التنموية العربية.. اليوم تبدأ فعاليات منتدى القطاع الخاص العربي

إعداد عبدالله صقر مركز المعلومات



وزع خادم الحرمين الشريفين رفاع الدعوة لحضور القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة التي ستعقد في الرياض يومي 21 و22 من يناير الجاري , ومن المتوقع أن يقوم الرئيس محمد مرسي رئيس جمهورية مصر العربية بتسليم راية القمة من جمهورية مصر العربية (بوصفها رئيس القمة السابقة) الى المملكة العربية السعودية(رئيس القمة الحالية) ممثلة بخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز و تعقد هذه القمة ضمن إطار سعي جامعة الدول العربية لتطوير العمل العربي المشترك وسد إحدى النواقص الأساسية في أولويات عمل الجامعة، التي استنفذت جهودها في القضايا

السياسية ومعالجة الأزمات دون إيلاء الاهتمام المطلوب للقضايا التنموية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وإنجاز مشاريع تكاملية يشعر بها المواطن العربي ويتفاعل مع الجامعة العربية ومنظومتها، كما تعد هذه القمة استكمالاً لمسيرة العمل التنموي الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك وتعزيز أطر التعاون ودفع منظومة العمل العربي المشترك إلى مستويات أفضل.

وهناك العديد من القضايا التنموية الملحة تبحثها هذه القمة ، على رأسها الاستثمار في المنطقة العربية وتحقيق الأهداف التنموية للألفية وغيرها ,كما تهدف هذه القمة لتقديم إضافات أخرى للتعاون الاقتصادي والاجتماعي العربي في مجال أوسع لمشاريع عربية تكاملية وإحداث تكتل اقتصادي يدعم اقتصاديات الدول العربية، ويقوي

مكانة المنظومة السياسية العربية ويعزز دورها كمجموعة متناسقة على المستوى الإقليمي والدولي.

من جانب آخر تركز هذه القمة على الجوانب التنموية الاقتصادية والاجتماعية التي تعد بداية مرحلة جديدة للرؤية العربية بشأن مستقبل هذه الأمة لإحراز التقدم في المجالات الاقتصادية في العالم العربي وبالتالي تأمين قدرة الأجيال القادمة على مواجهة تحديات المستقبل , وتسعى هذه القمة الى الدفع بقوة لدعم علاقات التعاون الاقتصادي بين الدول العربية، وصياغة رؤى وآليات عمل لدعم الجهود التنموية للدول العربية.

الجدير بالذكر أن جدول أعمال هذه القمة يبدأ قبيل القمة حيث تبدأ الاجتماعات التحضيرية للقمة في يوم 18 يناير 2013 باجتماع اللجنة المعنية بالمتابعة والإعداد للقمة العربية التنموية:

الاقتصادية والاجتماعية على مستوى كبار المسؤولين ويضم الدول "الجزائر - السعودية - قطر

- الكويت - الجمهورية اللبنانية - ليبيا جمهورية مصر العربية - المملكة المغربية". كما يشهد اليوم نفسه الاجتماع المشترك للمندوبين الدائمين وكبار المسؤولين للإعداد لاجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي التحضيرى للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية -

الدورة الثالثة الرياض: 21-22 يناير 2013 , وسيعقد في 19 يناير اجتماع على المستوى الوزاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، لتحضير الملف الاقتصادي والاجتماعي الذي سيعرض على القادة والزعماء العرب، وفي نفس اليوم سيتم عقد اجتماع لوزراء الخارجية العرب، ثم يشهد يوم 20 وصول القادة العرب

للسعودية للمشاركة في القمة , وسيتم رفع كافة التوصيات التي تم إعدادها في الاجتماعات التحضيرية يومي 21 و22 لإقرارها وإصدار إعلان الرياض بالقرارات

العربية.

وعلى هامش القمة العربية التنموية تبدأ اليوم السبت في مدينة الرياض فعاليات منتدى برعاية صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية وبتنسيق مشترك بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة بالدول العربية ومجلس الغرف السعودية. منتدى الرياض تعقد تحت عنوان " نحو مشاركة فاعلة للقطاع الخاص في مبادرات التنمية والتكامل الاقتصادي العربي " وقال بيان صحفى صادر عن الجامعة العربية : إن المنتدى يبحث عدة محاور من بينها متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن قمته الكويت وشرم الشيخ الاقتصاديين من منظور القطاع الخاص العربي، كما يبحث أهم التحديات التي تواجه التجارة العربية البينية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وسبل تفعيلها ومتطلبات التغلب على التحديات التي تواجه التجارة والاستثمارات العربية البينية ومن بينها مشكلات النقل والتنقل بين البلاد العربية .

وأضاف البيان : إنه على هامش المنتدى سيتم عقد عشر ورش عمل حول عدد من الموضوعات الاقتصادية الحيوية ذات الصلة التي قدمتها بعض المنظمات العربية المتخصصة مثل مشروع البورصة العربية المشتركة ومبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية ومشروع الاستثمار في السكن الاجتماعي بالدول العربية على أن يتم دعمها وتمويلها من خلال القطاع الخاص العربي ، مؤكدا أهمية المنتدى نظرا لدور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدول العربية.

من جهة أخرى أكد رئيس اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، خليل عبدالله الخنجي، أن القطاع الخاص العربي كرس جهوده لصياغة مقترحات وتوصيات يأمل أن تتم مناقشتها خلال أعمال الدورة الثالثة للقمة العربية التنموية الاقتصادية الاجتماعية المزمع عقدها في المملكة العربية السعودية، بمدينة الرياض خلال 22-23 يناير 2013.

وأوضح الخنجي أن القطاع الخاص العربي يتربح أن تخرج القمة بقرارات وتوصيات اقتصادية من شأنها تحقيق تكامل اقتصادي عربي قادر على الصمود أمام الأزمات الاقتصادية التي تجتاح كثيرا من اقتصاديات دول العالم، خاصة الاقتصاديين الأمريكي والأوروبي.

وأشار إلى أن "منتدى القطاع الخاص العربي" خلال الفترة من 12-13 يناير 2013 بتنظيم من مجلس الغرف السعودية، بالتعاون مع الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والذي سيكون مصاحباً لأعمال الدورة الثالثة للقمة العربية التنموية الاقتصادية في الرياض، سيبحث عدداً من الموضوعات والقضايا التي من خلالها سيحدد القطاع الخاص العربي تطلعاته وأماله من قمة الرياض، لعل أهمها تطورات المنطقة العربية وأثرها على تدفقات التجارة والاستثمار العربي البيني، والحاجة لتعزيز وحماية الاستثمارات العربية والعقود الموقعة بين المستثمرين والحكومات العربية، والمعوقات التي تواجه التجارة العربية البينية ومتطلبات تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية، مناقشة وضع آلية للمعالجات التجارية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إضافة لتعزيز وتسهيل كفاءة النقل والتنقل بتفعيل الاتفاقيات المبرمة، وتنفيذ المشروعات اللازمة، كما سيعمل المنتدى على إطلاق مبادرات جديدة للقطاع الخاص العربي تعزز من دوره ومسؤوليته، وتحد من الآثار السلبية للأزمات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على المواطن العربي.

وأكد الخنجي أن استضافة الرياض للقمة الاقتصادية في نسختها الثالثة تعتبر دليلاً واضحاً على قناعة المملكة العربية السعودية بأن مخرجات القمتين الأولى والثانية حققتا نتائج ملموسة ساهمت في دعم القضايا العربية التنموية والاقتصادية والاجتماعية، مشيراً في ذات الوقت إلى أن انعقاد القمة في المملكة يشكل نقلة نوعية للقمة العربية والتنموية والاقتصادية المقبلة، مبيّناً أن اقتصاد المملكة يعتبر محورياً ومحركاً أساسياً للعديد من اقتصاديات الدول العربية، لذا يتوقع أن تخرج قمة الرياض بقرارات تدعم دور القطاع الخاص العربي في قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فتح المنافذ الحدودية

ويرى خليل الخنجي، أن القطاع الخاص العربي يتطلع لأن تخطو قمة الرياض خطوات جادة لفتح المنافذ الحدودية بين الدول العربية، وتسهيل الإجراءات الجمركية بين هذه الدول بهدف تفعيل وتعزيز التجارة البينية بين الدول العربية، خاصة أن معدلات التجارة البينية لا ترتقي حتى الآن للمستوى المطلوب.

وتابع "نأمل أن تتمخض عن قمة الرياض قرارات يتبعها توجيهات إلى الوزارات والجهات والمؤسسات العربية المعنية بفتح المجال أمام المستثمرين العرب

للاستثمار في الدول العربية دون قيود مكبلة لحركة استثماراتهم، حتى يتمكن القطاع الخاص العربي المساهمة جنباً إلى جنب مع حكومات الدول العربية في دعم مشاريع التنمية الاقتصادية في البلدان العربية، لذا فإنه يجب أن تقدم المصلحة الاقتصادية بين الدول العربية على المصلحة السياسية، حتى تتحقق الوحدة الاقتصادية العربية.

وشدد رئيس الاتحاد على ضرورة الدفع بالمشروعات والاتفاقيات المقررة لتعزيز التجارة العربية البينية والعمل الاقتصادي المشترك والاتحاد الجمركي العربي والسوق العربية المشتركة، ومنطقة التجارة العربية الحرة، إضافة لتأكيد تلك الأجهزة أولوية توجيه استثمارات القطاع الخاص للدول العربية، لا سيما الاستثمارات الخليجية وتوجيهها لمنفعة ومصلحة شعوب المنطقة العربية، وذلك من خلال مبادرات ومشروعات في مجال الأمن الغذائي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مؤكداً أن القطاع الخاص العربي سيبحث خلال المنتدى كيفية مواجهة أزمة الغذاء العالمية والبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي لسد الفجوة التمويلية الزراعية. وأشار هنا إلى أن القطاع الخاص العربي يجب أن يكون المشارك الرئيس في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، وأن هذا الأمر لن يتحقق إلا من خلال معالجة وإزالة كافة المعوقات التنظيمية والإجرائية والإدارية والفنية بين الدول العربية من خلال فتح المنافذ الجمركية، سواء عبر الحدود أو المطارات والموانئ البحرية، حيث يتطلع المستثمرون العرب الذين لديهم استثمارات ناجحة، ليس في الوطن العربي فقط إنما في جميع دول العالم، إلى معالجة مشكلات تأشيرات الدخول للدول العربية حتى تكون هنالك حرية حركة لاستثماراتهم بين هذه الدول.

وأفاد رئيس الاتحاد بأن اقتصاديات الدول العربية تستطيع أن تنأى بنفسها عن الأزمات الاقتصادية من خلال خلق علاقات اقتصادية متينة فيما بينها، مؤكداً أن هذه الخطوة ستشكل حماية لاقتصاديات الدول العربية ضد أي أزمات اقتصادية تحدث في العالم، خاصة الاقتصاد الأمريكي الذي يبدو أنه يواجه مشكلات اقتصادية متلاحقة.

خطوط السكك الحديدية

ودعا خليل الخنجي إلى ضرورة الاهتمام بربط عدد من الدول العربية بخطوط السكك الحديدية، خاصة تلك الدول التي تسمح مواقعها الجغرافية بذلك، واتباع تسهيلات تسهم في عبور للتجارة البينية بين الدول العربية، إلى جانب مشروع التبادل الكهربائي حتى يسهم ذلك في دعم المشروعات الصناعية والزراعية التي تحتاج للطاقة الكهربائية كمصدر رئيس لاستمرار حركة الإنتاج والتطور، ما يحقق أيضاً سوق عمل واعدة للشباب العربي.

وأوضح أنه يجب عدم إغفال مناقشة مستقبل المياه في الدول العربية، خاصة أن قضية من المياه تعتبر من القضايا التي يمكن أن تشكل محور صراعات خلال السنوات المقبلة، والاستفادة من المياه في مشاريع توليد الطاقة الكهربائية والمشروعات الزراعية والحيوانية لدعم جهود الدول العربية فيما يخص تحقيق مشروع الأمن الغذائي العربي.

وأكد أن هناك اهتماماً كبيراً بنجاح قمة الرياض لأجل دفع العلاقات الاقتصادية والتعاون العربي في جميع المجالات، مشيراً إلى نجاح هذه القمم في وضع أطر جديدة للعلاقات تتمثل في صندوق دعم المشروعات الصغيرة الذي تمخض عن قمة الكويت الأولي يناير 2009، ثم شهد دعماً خلال قمة شرم الشيخ يناير الماضي 2011، لافتاً إلى توفير أكثر من نصف ميزانية الصندوق بموجب الدعم السعودي والكويتي الذي بلغ مليار دولار "نصف مليار لكل منهما". كما أن من أهم المشروعات التي سوف تتناولها القمة تطوير استخدامات الطاقة المتجددة بالدول العربية، وهي قضية باتت تحظى باهتمام دولي واسع النطاق.

تاريخ النشر السبت 12/01/2013 م - الموافق 29-2-1434 هـ الساعة 12:21 صباحاً